

Distr.  
GENERAL

A/54/225  
17 August 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البندان ١٠٢ (ب) و ١١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

### الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة طي هذا التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

.A/54/150 \* .....

## المرفق

### تقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

#### المحتويات

##### الفقرات الصفحة

أولا	- مقدمة .....	١-٣	٣
ثانيا	- البرنامج .....	٥-٧٨	٣
ألف	- لمحـة عـامـة .....	٥-٩	٣
باء	- تعزيـز الـقـدرـة الـاـقـتصـادـية لـلـمـرـأـة كـمـنـظـمـة مـشـارـبـع حـرـة وـمـنـتـجـة .. .	١٠-٢٤	٥
جيم	- مـرـاعـاة مـنـظـور نـوـع الـجـنـس فـي الـحـكـم وـالـقـيـادـة لـزـيـادـة مـشارـكـة		
	الـمـرـأـة فـي عـمـلـيـات صـنـع الـقـرـار .. .	٢٥-٤٢	٨
دال	- تـشـجـع إـعـمـال حـقـوق الـمـرـأـة وـالـقـضـاء عـلـى جـمـيع أـشـكـال العـنـف ضـد		
	الـمـرـأـة .. .	٤٣-٧٧	١٣
ثالثا	- دـعـم عـمـلـيـة إـصـلاح الـأـمـم الـمـتـحـدـة لـتـعزـيز تـعمـيم مـرـاعـاة نـوـع الـجـنـس		
	وـتـمـكـينـ الـمـرـأـة .. .	٧٨-٩٠	٢٢
رابعا	- بـنـاء قـاعـدة مـعـرـفـية بـشـأن تـمـكـينـ الـمـرـأـة وـالـمـساـواـة بـيـنـ الـجـنـسـيـن .. .	٩١-٩٧	٢٦
خامسا	- الإـدـارـة الـمـالـيـة .. .	٩٨-١٠٤	٢٨

## أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استعراضاً ومعلومات حديثة عن برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنشطته في عام ١٩٩٨. خلال العام الماضي، واصل الصندوق تنفيذ استراتيجيته وخطة أعماله، التي تحدد مجالات تركيزه وعملياته للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والتي جرى تصميمها وتوجيهها وفقاً لإطار تمكيني ومن منطلق العمل على تعزيز حقوق المرأة وزيادة فرصها ودعم طاقاتها. وقد أحرز الصندوق تقدماً صوب التحول إلى منظمة للتعلم ونجح بصورة كبيرة في تعزيز الشراكات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقام الصندوق أيضاً بتعزيز قاعدة موارده، ممهداً السبيل بذلك لتحقيق زيادات أخرى في عام ١٩٩٩.

٢ - وقد كلفت الجمعية العامة الصندوق في قرارها ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بأداء دور ابتكاري حفاز تعزيزاً لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتمثل الولاية المنوطة بالصندوق فيما يلي: دعم الأنشطة الابتكارية والتجريبية التي تعود بفائدة على المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛ والعمل كعنصر حفاز لضمان مشاركة المرأة على النحو المناسب في الأنشطة الإنمائية الرئيسية؛ والقيام بدور ابتكاري حفاز فيما يتعلق بجهاز الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

٣ - وفي الفقرة ٣٤٥ من منهاج عمل بيجين<sup>(١)</sup>، طلب إلى الصندوق أن يستعرض ويعزز برنامج عمله في ضوء منهاج العمل، وأن يركز على تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وأن يقوم بدور في مجال الدعوة يركز على تعزيز الحوار المتعدد الأطراف في مجال السياسات المتعلقة بتمكين المرأة.

٤ - وفي الفقرة ٤٩ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ والمعنون "متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل"، أثنت الجمعية العامة على عمل الصندوق فيما يتصل بتوفير استجابة استراتيجية ومركزة لمتابعة وتنفيذ منهاج العمل من خلال أنشطة الدعوة والأنشطة التنفيذية التي يقوم بها دعماً لتمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وشجعته على توفير الدعم التقني لتنفيذ منهاج العمل على الصعيد الوطني بعده سبل، ومن بينها نظام المنسقين المقيمين، وأصعاً في اعتباره المقرر ١٩٩٦/٤٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## ثانياً - البرنامج

### **ألف - لمحة عامة**

٥ - ركز برنامج الصندوق على ثلاثة مجالات مواضيعية هي: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة؛ ومراعاة نوع الجنس في الحكم والقيادة؛ وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضدها. ويتناول الصندوق هذه المجالات البرنامجية المواضيعية الثلاثة في ضوء الحقائق الإقليمية ..../..

القائمة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وبلدان رابطة الدول المستقلة، وكذلك من منظور عالمي أوسع نطاقاً. وفي هذه المجالات المواضيعية الثلاثة، اتبع الصندوق في أعماله نهجاً للإدارة يركز على إحراز النتائج، واستند إلى المبادئ التي تنتهي بها منظمة هدفها التعلم.

٦ - وفي إطار هذه المجالات المواضيعية الثلاثة، يلتزم الصندوق بتكييف دعمه للبرامج التي تربط الإجراءات المتعلقة بالعمل والإجراءات المتعلقة بالسياسة على الصعيدين الجرسي والكلي، بغية الوفاء بالاحتياجات والأولويات الناشئة المتعلقة بتعزيز مراقبة الفوارق بين الجنسين، وبناء قدرات المنظمات النسائية كأطراف فاعلة اقتصادياً وسياسياً.

٧ - وبالإضافة إلى بلورة برنامجه بتركيز الاهتمام على ثلاثة مجالات مواضيعية، واصل الصندوق الأضطلاع بدور حفاز للتشجيع على تعزيز مراقبة الفوارق بين الجنسين في الأنشطة التنفيذية لمنظومه الأمم المتحدة، وساهم مساهمة نشطة في تنفيذ مقترنات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، ولا سيما على الصعيد الميداني. واعتمد الصندوق، في جميع أنشطته على خمس استراتيجيات أساسية لتعزيز نهجه التمكيني هي: بناء القدرة والقيادة في المنظمات والشبكات النسائية؛ وزيادة الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه للمرأة طائفة من أصحاب المصلحة في العملية الإنمائية؛ وعقد تحالفات جديدة وشراكات فعالة بين المنظمات النسائية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ والاضطلاع بمشاريع نموذجية وإرشادية لاختبار النهج الابتكاري التمكيني للمرأة؛ وبناء قاعدة معلومات عملية وتوظيفها لأغراض التأثير في عملية تعزيز مراقبة الفوارق بين الجنسين.

٨ - وقدم تقرير عن الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق في عام ١٩٩٨ إلى اللجنة الاستشارية للصندوق في دورتها التاسعة والثلاثين (٢٥ - ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩). وتضطلع هذه اللجنة، امتثالاً للقرار (١٢٥/٣٩)، بإسداء المشورة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جميع المسائل التي تمس أنشطة الصندوق.

٩ - وقامت اللجنة الاستشارية للصندوق، في ختام اجتماعها، بنقل التوصيات التالية إلى مدير البرنامج الإنمائي. ينبغي في أثناء عام ١٩٩٩ تنقيح المبادئ التوجيهية المتصلة بالعلاقة التنفيذية بين الصندوق والبرنامج الإنمائي، التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨٧، حتى تتجسد فيها التغيرات التي طرأت على كل من المنظمتين، فضلاً عن مبادئ عملية إصلاح الأمم المتحدة. وتحث اللجنة بأن يجري، لدى تنقيح هذه المبادئ التوجيهية، توضيح العلاقة بين المنظمتين والأدوار التي يضطلع بها كل منها، وتوخي مزيد من الوضوح في تحديد طابع الصندوق بوصفه منظمة مستقلة تعمل في ارتباط وثيق مع البرنامج الإنمائي. وينبغي في الوقت نفسه أن تسعى المبادئ التوجيهية المنقحة إلى إضفاء طابع رسمي على التعايش بين المنظمتين وزيادة تعميقه. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بإمعان النظر في تمكين الصندوق من تنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، علماً بأن بإمكان الصندوق بالفعل أن ينفذ مشاريع لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت اللجنة الاستشارية كذلك إلى مدير البرنامج الإنمائي أن ينظر في إطلاق لقب

"مديري البرامج الإقليمية" على مستشاري البرامج الإقليمية للصندوق حتى تتضح بصورة أفضل المسؤوليات التي يضطلعون بها فيما يتعلق بالبرمجة والإدارة.

باء - تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كمنظمة مشاريع حرة ومنتجة

١٠ - يركز برنامج التمكين الاقتصادي للصندوق على تبيان الفرص المتاحة للمرأة لكتفالة أسباب العيش المستدام للمرأة وما يهددها من أخطار في سياق الأزمة الاقتصادية التي حلت بعدة بلدان آسيوية في عام ١٩٩٧ واتخذت أبعاداً عالمية في عام ١٩٩٨. واجتمعت آثار هذه الأزمة وآثار النزاعات المسلحة الدائرة مع العديد من الكوارث الطبيعية المدمرة لتنزل آثاراً فادحة بأضعاف فئات المجتمع وتساهم أيضاً في زيادة تأثير الفقر.

١١ - ويقدم الصندوق دعمه للبرامج الرامية إلى زيادة الخيارات المتاحة للمرأة، ولا سيما للنساء اللواتي يعيشن في فقر، وذلك عن طريق تعزيز قدرتهن الاقتصادية كمنظمات للمشاريع الحرة ومنتجات، وإيجاد روابط استراتيجية بين النساء المنتجات ومؤسسات الدعم، وبين جماعات النساء المنتجات والأسواق. ويهدف الصندوق، الذي يعمل على الصعيد الكلي (السياسات)، وال وسيط (المؤسسي)، والجزئي (الأسر المعيشية/الأفراد)، إلى ما يلي: مراعاة نوع الجنس في السياسات التي توضع على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي (وخاصة سياسات التجارة والإعلام والاتصال والاتصالات السلكية واللاسلكية) بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من التهديدات التي تتعرض لها أسباب العيش المستدام للمرأة وزيادة الفرص المتاحة لها لضمان أسباب العيش هذه إلى أقصى حد ممكن؛ ومراعاة نوع الجنس في الخدمات الإرشادية/اليارات التنفيذ في القطاعين العام والخاص من أجل التأكد من تحويل أي بيانات مفيدة للمرأة في مجال السياسة إلى إجراءات عملية، وكفالة المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية؛ وتصميم سبل ابتكارية/فعالة للتغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في الحصول على الموارد التي تحتاجها لزيادة قدرتها الاقتصادية.

الأنشطة على صعيد السياسات

١٢ - يقوم الصندوق على الصعيد الكلي بالتركيز على مراعاة نوع الجنس في السياسات المتعلقة بالتجارة والعلم والتكنولوجيا، وفهم الآثار المترتبة على الاتجاهات الاقتصادية نحو العولمة فيما يتعلق بالمرأة. وتعمل الأنشطة الموجهة نحو مراعاة الفوارق بين الجنسين في الميزانيات والاحصاءات الوطنية أيضاً على دعم بلوغ هذا الهدف عن طريق تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز مراعاة الفوارق بين الجنسين.

١٣ - وفي بلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية، أدت الدراسات التي يدعمها الصندوق من أجل بحث آثار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بالنسبة للمرأة، إلى إنشاء مجلس وزراء السوق المشتركة فريقاً متخصصاً معانياً بالمرأة. ويضطلع الفريق، الذي يتكون من ممثلين للآليات والمنظمات غير الحكومية

النسائية، بإسداء المشورة فيما يتعلق بوضع السياسات العامة المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين أن تتفق عليها البلدان الموقعة على المعاهدة وتقوم بتنفيذها.

٤ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وجه الصندوق الدعم لإصدار حزمة مواد إعلامية بعنوان "المرأة والأزمة الاقتصادية"، وذلك لمساعدة صانعي السياسات على فهم الأثر المترتب على السياسات التجارية فيما يتعلق بنوع الجنس. وقد أدى التقرير الذي أصدره الصندوق بشأن نوع الجنس والتجارة في فانواتو، وتونغا، وفيجي، والذي جرى تعميمه على الوزارات والمنظمات الرئيسية، إلى زيادة الحوار بين وزارات التجارة، والمسؤولين عن شؤون المرأة في الإدارات الحكومية، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية النسائية في تلك البلدان.

٥ - وفي أفريقيا، قدم الصندوق المساعدة التقنية إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية (إيجاد)، من أجل تنسيق سياساتها التجارية بما يعود بالنفع على المرأة في بعض بلدان الهيئة، وهي كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وجيبوتي، وإريتريا، والسودان. وأسفرت حلقة عمل أقيمت بدعم من الصندوق عن وضع خطة عمل مشتركة بين هذه البلدان الستة، بالإضافة إلى إنشاء مكتب معنى بالمرأة في أمانة الهيئة تولى الصندوق تمويله في المراحل الأولى.

٦ - وعقب الحملة الناجحة التي شنها الصندوق لكتفالة إبرام منظمة العمل الدولية لاتفاقية بشأن العمل من المنزل في عام ١٩٩٦، واصل الصندوق، بالتعاون مع رابطة المستغلات بالمهن الحرة في الهند، والشبكة المنزلية (وهي شبكة عالمية من المنظمات التي تهتم بالعاملين من المنازل)، الحملة التي يشنها لتحويل هذه الاتفاقية إلى واقع عملي. ومن الأمثلة على النتائج الرئيسية التي تحققت تقديم مشروع قانون إلى حكومة الهند بشأن العاملين من المنازل. وعلاوة على ذلك، تعكف الحكومة الهندية، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، على وضع منهجية لإدماج العمل من المنزل في استقصاء العينات الإحصائي الوطني.

٧ - وفي مجال قضايا الجنسين والعلم والتكنولوجيا، قدم الصندوق الدعم لشبكة العمل الفوري والمستقبلي، وهي ائتلاف دولي معنى بقضايا الجنسين والعلم والتكنولوجيا، من أجل تحسين قدرتها على تشجيع تنفيذ الاتفاques الدولية. ودخل الصندوق أيضاً في شراكة مع شعبة المرأة ونوع الجنس التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من أجل وضع استراتيجيات لتحقيق القدر الأمثل من تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، كما واصل علاقة العمل القائمة بينه وبين المجلس الاستشاري المعنى بقضايا الجنسين التابع للجنة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ومن خلال قوائم البريد الإلكتروني، يدير الصندوق أيضاً مناقشة بشأن قضايا نوع الجنس، والعلم، والتكنولوجيا بين المسؤولين في الأمم المتحدة، في إطار مبادرة إنشاء موقع الانترنت، رصد أحوال المرأة (Women Watch). وقد دخل الصندوق أيضاً في شراكة قوية مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمساعدة في توجيه سياساته وبرامجه نحو مراعاة نحو نوع الجنس. وختاماً، قدم الصندوق الدعم لإعداد فصل عن المرأة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال لإدراجها في التقرير العالمي عن المرأة، الذي ستطلع بنشره شعبة

النهوض بالمرأة في عام ١٩٩٩، بغية تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

#### بناء قدرات المنظمات النسائية

١٨ - يقدم الصندوق الدعم للنساء منظمات المشاريع الحرة تيسيراً لسبل وصولهن إلى الأسواق الدولية وزيادة ما لهن من حقوق وقدرة على المساومة في عالم التجارة. وعلى هذا الصعيد، ينصب تركيز الصندوق على توجيه الخدمات الإرشادية وآليات التنفيذ في القطاعين العام والخاص نحو مراعاة نوع الجنس، ضمناً لتحويل أي بيانات مفيدة للمرأة من بيانات للسياسة العامة إلى إجراءات عملية، ولتتمتع المرأة بالمساواة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية. ويقدم الصندوق الدعم للنساء المتفرغات لإدارة أعمال صغيرة الحجم، تدر ربحاً في مجال التصنيع أو الخدمات أو التجارة؛ واللواتي يعملن لحسابهن الخاص أو يشتغلن بالمهن الحرة (بما في ذلك البائعات المتجولات وربات الحرف اليدوية)؛ والعاملات مقابل أجر (بما في ذلك العاملات من المنزل، وعاملات المنازل، والعاملات المهاجرات).

١٩ - وأدت المعارض التجارية التي يدعمها الصندوق لصالح النساء منظمات المشاريع الحرة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية إلى تعزيز معرفة المرأة بالأسواق الدولية، وتيسير تكوين الشبكات النسائية. وفي الهند، قدم الصندوق الدعم لإقامة المعرض التجاري الدولي للمرأة، وإصدار دليل لمنظمات المشاريع الحرة، مما تمخض عن إنشاء شبكة لهن في جنوب آسيا. وفي بيرو، أدى المعرض الأول لربات الحرف اليدوية من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية إلى إفساح المجال أمام النساء من السكان الأصليين في المكسيك، وغواتيمالا، وإيكوادور، وبيرو، وبوليفيا لتبادل خبراتهن وبيع منتجاتهن. وكان إنشاء رابطة منطقة البحر الكاريبي لمنظمات المشاريع الحرة أحد محصلات "السوق الكبير لعام ١٩٩٨"، وهومبادرة يدعمها الصندوق.

٢٠ - وعمل الصندوق على تعزيز قدرة العاملات بالمهن الحرة المستغلات بأنشطة تقليدية، من قبيل تجهيز الأغذية، وإنتاج الملابس، وغير ذلك من الأنشطة الحرفية التقليدية، على الوصول إلى الأسواق الجديدة. وعقدت في أفريقيا وغربي وجنوبي آسيا وأمريكا اللاتينية حلقات عمل للتوعية بالأعمال التجارية وبناء المهارات تستهدف النساء منظمات المشاريع الحرة، والبائعات المتجولات وعاملات المنازل. وتشمل النتائج المتصلة بأنشطة الصندوق تكوين نقابة للبائعات المتجولات في أفريقيا؛ وإنشاء شبكة في سري لانكا للعاملات المهاجرات لتزويد النساء بالمعلومات المتعلقة بحقوقهن وبالوسائل الازمة لحمايتهن من الاستغلال؛ والاعتراف القانوني بعاملات المنازل في أمريكا اللاتينية.

٢١ - وقام الصندوق، بوصفه مشاركاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة الذي عقده وكالات الأمم المتحدة، بأداء دور قيادي ضمن اجتماع قمة المجالس المعنية بالائتمانات الصغيرة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأشار تقرير الأمين العام عن "دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر" (A/53/223) إلى المساهمة التي يقدمها الصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الجهود المبذولة لزيادة الدعم الدولي المقدم للائتمانات الصغيرة. وأبرز

هذا التقرير أيضا الدور الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز المنظمات النسائية الشعبية، وفي تسهيل تكوين شبكات من قبيل الشبكة الأفريقية للتمويل الجزئي، والائتلاف الدولي المعنى بالمرأة والائتمان، فضلا عن تشجيع مرافق الائتمان الصغيرة في أمريكا اللاتينية.

#### الأنشطة على الصعيد الجزئي

٢٢ - على الصعيد الجزئي، يساعد الصندوق المرأة في توجيه جهودها نحو جمع وإنتاج المواد وتجهيزها وتسييقها، وفي التنظيم والربط الشبكي، وذلك لتمكنها من التحكم في الموارد وتحسين قدرتها التفاوضية في المنزل وفي المجتمعات المحلية والسوق، والتأثير على السياسات الاقتصادية الوطنية. ويجري الاهتمام في هذا الصعيد بتصميم وسائل مبتكرة فعالة لزيادة حصول المرأة على الموارد والفرص التي تحتاجها لزيادة قدرتها الاقتصادية، وتوثيق وإظهار هذه الخبرات على الصعيد الجزئي للاستفادة منها في أعمال الدعوة على الصعيدين الكلي والمتوسط.

٢٣ - ومن الأنشطة على الصعيد الجزئي زيادة الإنتاجية والربط بالأسواق. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجري إعداد مشروع لإقامة تعاونية نموذجية لتصدير الملابس يلبي الاحتياجات المتعلقة بالمرأة العاملة، الغاية منه إنشاء مؤسسة قوية تستهدف الربح وتنتج إلى التصدير. وفي نيبال، لا يزال مشروع بناء القدرة والاستقلال الذاتي عن طريق زراعة القطن يساعد المرأة على اكتساب الثقة لطلب الدعم الحكومي والمالي لخدمة احتياجاتها. وفي غرب أفريقيا درب مشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الخاص بزبدة شجر الشيا في بوركينا فاسو، وهو مشروع مستمر، أكثر من ٣٠٠ امرأة على التقنيات الإنتاجية المحسنة والمهارات التجارية. وأنشأ المشروع أسواقاً مركزية في المناطق الاستراتيجية مما يحقق للنساء القدرة على المساومة بصورة أكثر فعالية ويساعد أسعار منتجاتهن. وقد اعتمدت "مؤسسة الأمم المتحدة" منحة للمرحلة الثانية لهذا المشروع.

٤ - ويدعم الصندوق انتقال المرأة إلى أنشطة غير تقليدية جديدة في أفريقيا عن طريق مركز أفوكا في زimbabوي الذي أنشأ تدريب المرأة على إنتاج بلاط الأرضيات وكتل التربة. ونتيجة للمهارات التي اكتسبتها المرأة قدمت طلبات عديدة من القطاع الخاص للحصول على بلاط الأرضيات وكتل التربة، وكذلك من دائرة الإرشاد التقني الزراعي وهي مؤسسة شبه حكومية.

#### جيم - مراعاة منظور نوع الجنس في الحكم والقيادة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار

٢٥ - ينبغي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين توافر قيادة يمكنها توفير رؤى وقيم واستراتيجيات متنوعة لخلق عالم أكثر إنسانية. وتبرز القيادة النسائية لسد هذه الحاجة. ورغم عظم أهمية القيادة النسائية لبناء العمليات الديمقراطية والنهوض بالتغيير الاجتماعي، نجد المرأة في جميع البلدان تقريباً غير ممثلة إلى حد كبير في الوظائف القيادية بالحكومة والقطاع الخاص. بيد أن التغيير يحدث

بيطء. ومنذ عام ١٩٩٤، اعتمد ٣٢ بلدا سياسة حجز جزء من المقاعد التشريعية للمرأة أو إيجاد بعض أشكال العمل الإنثافي لزيادة القيادات السياسية النسائية.

٢٦ - وعلى مدى عام ١٩٩٨، واصل الصندوق دعم جهود مراعاة منظور نوع الجنس في أعمال الحكم مع تيسير تنمية القدرات القيادية للمرأة على الصعيدين الوطني والعالمي. ويسترشد برنامج الحكم التابع للصندوق كثيرا بوصيات منهاج عمل بيجين، ويتجلّي ذلك في الاستراتيجيات الثلاث الرئيسية لتحقيق أهداف البرنامج وهي: دعم جهود الحكومات لوضع سياسات وتشريعات وبرامج على الصعيدين الوطني والمحلّي تراعي نوع الجنس؛ ودعم بناء قدرات النساء والمنظمات النسائية لضمان مشاركتهن الفعالة وتأكيد نفوذهن على العمليات السياسية المؤثرة في حياتهن؛ وتعزيز الدعوة لقضايا الجنسين عن طريق ما يجري من التحليل والتوثيق ونشر المطبوعات، فضلاً عن تقديم الدعم لتسهيل مشاركة القيادات النسائية في الاجتماعات التنظيمية الاستراتيجية والمحافل الدوليّة.

٢٧ - ويقدم الصندوق كثيرا من الدعم للمنظمات النسائية وللشبكات على الأصعدة المحلي والوطني والعالمي لتنفيذ منهاج العمل. فثمة مبادرة إقليمية يدعمها الصندوق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تستهدف ضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين لبرامج وأنشطة ما بعد بيجين في منطقة غرب آسيا. وقد تطورت هذه المبادرة في مرحلتها الثانية بوصفها آلية هامة لتعزيز الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن دورها في زيادة التعاون مع المنظمات النسائية. وكانت إحدى نتائج هذه المبادرة التي نفذت في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن التأييد الرسمي للولايات المقررة للأجهزة النسائية الوطنية لوضع خطط عمل وطنية تراعي نوع الجنس وضمان تنفيذها الفعال عن طريق الوزارات المشاركة. ويدعم الصندوق المبادرات الأخرى لرصد تنفيذ برنامج العمل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

#### النهوض بقيادة التحول والمشاركة السياسية للمرأة

٢٨ - تطور دعم الصندوق لتنمية القيادات النسائية وزاد في السنوات الأخيرة، لمواجهة تحديات ببناء القيادة ليس فقط في نطاق مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ولكن أيضاً في نطاق جميع المجالات المواضيعية الثلاثة لـأعمال الصندوق. وسعياً إلى توسيع مفهوم تنمية القيادات النسائية، عمل الصندوق على استحداث إطار مفاهيمي لـأعماله. وكجزء من العملية الجارية لبناء شراكات مستدامة، بدأ الصندوق في عام ١٩٩٨ مشروععاً تعاونياً مع منظمة هولندا للتعاون الإنمائي الدولي (نو فيب) يُفتح بمائدة مستديرة للمانحين في عام ١٩٩٩. وإعداداً للمائدة المستديرة، جمع الصندوق فريقاً من القيادات النسائية في مجتمعاتهم المحلية لوضع مبادئ توجيهية لورقة معلومات أساسية بشأن قيادة التحول النسائية.

٢٩ - وكانت القيادة والمشاركة السياسية الموضوع البرنامجي الرئيسي لسنة ١٩٩٨ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ووضعت برامج شاملة عن هذا الموضوع في جميع المناطق الفرعية الأربع. وكجزء من هذا المشروع تكونت مشاركة تعاونية بين الصندوق واليونيسيف والبرنامج الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٣٠ - وفي أفريقيا، يسر الصندوق تنمية مهارات القيادة النسائية من خلال برنامج تدريبي إقليمي نفذه "معهد الديمقراطية الأفريقية" في داكار، مما أدى إلى تأسيس موقع شكي عن المرأة الأفريقية ودورها في السياسة. وكان من شأن المبادرة الجديدة في رواندا لإنشاء مكتب معنوي بنوع الجنس في البرلمان الرواندي تعزيز النفوذ السياسي للبرلمانيات، وللمكتب هذا فائدته كآلية لضمان حساسية المناقشات البرلمانية والتشريعات الناتجة عنها لمنظور نوع الجنس واستجابتها له.

٣١ - وكجزء من جهود تعزيز القيادة النسائية في الهند، أشرف الصندوق على مناقشة عن دور المرأة في السياسة لتشجيع الأحزاب السياسية على أن تترجم إلى الواقع التزامها بحجز مقاعد للقيادات السياسية النسائية. وبدئ في برنامج مدته ثلاث سنوات لتمكين المرأة في منطقة المحيط الهادئ من أن تصبح مشاركة نشطة في الهياكل السياسية وعمليات صنع القرار مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في أعداد النساء اللائي يترشحن للمناصب السياسية. وكجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز استفادة المناطق، الواحدة من الأخرى، من أفضل الممارسات، يستكشف الصندوق إمكانية مواءمة الدليل التدريبي "المرأة والتمكين السياسي" لمنطقة المحيط الهادئ لتطبيقه على منطقة كومونولث الدول المستقلة.

#### تسهيل التخطيط الوطني لمراعاة منظور نوع الجنس

٣٢ - لمراعاة منظور نوع الجنس في وضع السياسات والتخطيط الإنمائي الوطني فائدة استراتيجية هامة فهي تكفل الاستناد في وضع جداول الأعمال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى تحاليل للأولويات الإنمائية تراعي الفروق بين الجنسين. وهكذا فإن دعم الصندوق للتدخلات عند هذا المستوى يستهدف ضمان مراعاة نوع الجنس في السياسات والعمليات التشريعية والنظم الإحصائية للبلدان والميزانيات الوطنية. وفي أمريكا الوسطى دعم الصندوق، بمشاركة من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية للمرأة، عملية تشجيع المساواة بين الجنسين عن طريق إجراء استعراض للتشريعات، وذلك من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين وإدماج نهج المساواة بين الجنسين في السياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والم المحلي.

٣٣ - وبعد تعزيز الاستجابة لنوع الجنس من جانب النظم الإحصائية الوطنية استراتيجية أساسية لوضع سياسات وخطط تستجيب لنوع الجنس. ولهذا الغرض، واصل الصندوق خلال عام ١٩٩٨ دعم الأنشطة الجارية لتشجيع جمع ونشر الإحصاءات المستجيبة لنوع الجنس مع توعية المنتجين والمستعملين بأهمية صوغ السياسات بصورة فعالة تفي باحتياجات المرأة. وأنشئت روابط قوية ووضعت اتفاقيات مؤسسية من خلال هذه العملية بين مجموعة من المؤسسات العاملة في إعداد البيانات ذات القيمة لتصميم وتنفيذ السياسات المؤاتية لنوع الجنس وبين المكاتب الإحصائية الوطنية والآليات النسائية.

٣٤ - وفي أمريكا اللاتينية واصل الصندوق العمل في برنامج دون إقليمي بمشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية والآليات النسائية لوضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية عن حالة المرأة. وفي غواتيمالا والسلفادور كان التركيز على مؤشرات التعليم والعمل بينما تركز الانتباه في كوستاريكا على العمل والتعليم والصحة

والمشاركة السياسية والعنف المنزلي. وركز مشروع آخر أجري بالتعاون مع البرنامج الإنمائي على الإحصاءات المقارنة وتحليل ظروف المرأة في بلدان المخروط الجنوبي. وأعدت كتب إرشادية ومنشورات لمستخدمي البيانات في ميادين الصحة والتعليم والعمل تضمنت معلومات حديثة عن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياة المرأة.

٢٥ - وتعدّ أعمال الصندوق في مجال مبادرات الميزنة المتعلقة بالمرأة من الميادين الواudedة النامية، وجرى القيام ببعض الأعمال الهامة في أفريقيا. وعقدت حلقة عمل عن "مراجعة منظور الجنس في الميزانيات: تجربة الجنوب الأفريقي" شاركت فيها المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المحلي ومعاهد البحث ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء البرلمان لمناقشة أدوار كل هؤلاء في جمع ونشر المعلومات عن إدماج منظور نوع الجنس في إعداد الميزانيات الوطنية. وكانت الطريقة الهامة الأخرى التي يعمل بها الصندوق على دعم عمليات صنع السياسات المستحببة لنوع الجنس في منطقة الجنوب الأفريقي، تصميم برنامج متابعة يقوم على أساس إنجازات برنامج نوع الجنس للجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي امتد ٥ سنوات واختتم رسمياً في نهاية عام ١٩٩٧. وثمة مشروع للصندوق يعزز قدرة "وحدة نوع الجنس المنشأة حديثاً" التابعة للجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على التنسيق الفعال وممارسات إدماج منظور الجنس في التيار الرئيسي لأنشطة في هذه الهيئة الحكومية الدولية.

٣٦ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدأ الصندوق في مشروع لإثارة الاهتمام بمنظور الجنس في التعداد السكاني لباكستان بما يضمن إظهار مشاركة المرأة ومساهمتها بصورة دقيقة لأغراض تحصيص الموارد ووضع السياسات. كما سعى إلى زيادة الوعي بعمل المرأة وأهمية المشاركة النسائية في الاقتصادات الوطنية والمنزلية. وأوجدت هذه المبادرة محفلاً إقليمياً لعرض ممارسات التعداد في باكستان والهند ونيبال بما يسمح بتقاسم الخبرات.

٣٧ - وواصل الصندوق العمل في مشروع بدأ عام ١٩٩٣ لتحسين توافر الإحصاءات عن قضايا الجنسين وعن الاهتمام بهذه القضايا في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان ذاتية مختاراة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: باكستان وتايلند وسريلانكا والفلبين وفيتنام والهند. وأعد منشور إقليمي عن الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل ونوقش في حلقة عمل إقليمية، ويجري الآن إكمال هذا المنشور. وثمة خطط لتكرار نموذج هذا المشروع في ستة بلدان آسيوية أخرى يجري وضعها. وفي سياق برنامج لنوع الجنس والإحصاءات تابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خاص بالبلدان العربية، دعم الصندوق حلقة عمل وطنية في لبنان لصياغة مخططات ومؤشرات لتقدير الحالة الحاضرة في جمع إحصاءات يراعي فيها منظور الجنس. وساعد الصندوق فرقة العمل المعنية بمنظور الجنس في لبنان على تقديم ورقة تتعلق بنهج مراعاة منظور الجنس. ونظمت عملية مشابهة في بلدان أخرى من المنطقة مع توجيه مدخلات الصندوق أساساً إلى الأردن ولبنان.

### تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات

٣٨ - ما زال الصندوق يهتمي في الأضطلاع بأشطته بإدراك لضرورة التمكين للمرأة داخل البلدان التي تخوض نزاعاً أو تمر بمرحلة انتقالية فيما بعد الصراع، وتدارك الضرر الاجتماعي والاقتصادي والنفساني الذي يلحق بحياتها وبمجتمعها المحلي. وبالمثل، يوجه دعم الصندوق إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه البيئات لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في جميع جوانب عمليات صنع القرار، لدعم الجهود الرامية إلى استدامة الأدوار المعززة للمرأة في صنع القرارات في المجتمع، في طور ما بعد فترة الانتقال. ولم ينفك الصندوق يشدد أيضاً على دعم المحافل التي تقوم المرأة فيها بالدعوة للسلم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ساعياً إلى تعزيز عملية توسيع نطاق الدور الذي تقوم به المرأة في جميع مستويات عمليات صنع السلام والتعهير.

٣٩ - وفي إطار شراكة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دعم الصندوق مؤتمراً عقد في باكو، أذربيجان، حول موضوع "المرأة في حالات الصراع" تم التركيز فيه على تسوية النزاعات، وبناء السلام، وإعادة إدماج اللاجئين، والعنف ضد المرأة في ١٣ بلداً من بلدان المنطقة. وعلى أساس التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر، شرع الصندوق في وضع برنامج لدعم جهود المرأة في بناء السلام في منطقة جنوب القوقاز، وذلك بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وقد حصلت وثيقة المشروع التي نتجت عن تلك العملية على منحة من مؤسسة الأمم المتحدة بمبلغ ١,٤ مليون دولار.

٤٠ - وأكملت في ١٩٩٨ المرحلة الأولى من مشروع إقليمي لدعم جهود المرأة في مجال بناء السلام في بوروندي، ورواندا والسودان والصومال. وقد أبرز تقييم اشتراك الصندوق في إجرائه مع حكومة هولندا أهمية المشروع كما تضمن توصيات واضحة بـإعداد لمرحلة ثانية لأنشطة المشروع. وبدأت في بوروندي والصومال أيضاً مشاريع تدعم جهود السلام التي تضطلع بها المرأة وتعزز مراعاة نوع الجنس في عمليات بناء السلام. وقد الصندوق كذلك بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى ليبيريا بغية تحديد الأولويات الأساسية التي تواجه المرأة في عملية التعمير الجارية بعد نهاية الصراع في هذا البلد.

٤١ - وفي غواتيمala، بدأت في ١٩٩٨ مرحلة ثانية في دعم الصندوق لاتحاد المرأة الغواتيمالية الوطني في جهوده الرامية إلى إدماج نهج تراعي نوع الجنس في عملية بناء السلام وإحلال الديمقراطية في البلد. وقد سعت حلقة دراسية منظمة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "نوع الجنس والإثنية" إلى إشراك المرأة الغواتيمالية في مناقشات بشأن مسألة الإثنية في إطار عملية التحول الجاري في غواتيمala، وإلى تحديد منهجيات للعمل الإنمائي الذي يضطلع به الصندوق في هذا السياق. وفي كولومبيا، دعم الصندوق تنظيم مسيرة من أجل السلام أدت إلى إنشاء "منبر الحقيقة"، وهو محفل يسمح للنساء بتبادل شهاداتهن على ما حدث ومناقشة مشكلة عاشر منها في صمت ملايين الكولومبيات.

٤٢ - وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، قدم الصندوق مساهمات موضوعية في أعمال فرق العمل المنشأة تحت رعاية المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لإعداد مشروع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاعات في أفريقيا. وأسهم الصندوق أيضاً، عن طريق المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، في إعداد تقرير الأمم المتحدة الموحد من أجل بناء ثقافة سلام، الذي أعد للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وتتضمن الفرص التعاونية الأخرى التي استهلت في ١٩٩٨ إقامة علاقات مع وحدة ما بعد الصراع التي أنشئت حديثاً في البنك الدولي. ويشترك الصندوق حالياً في مشاورات مع هذه الوحدة لاستباط آليات للاضطلاع بمبادرات للبرمجة المشتركة في البلدان التي تمر بطور التعمير بعد انتهاء الصراع.

#### دال - تشجيع إعمال حقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

٤٣ - رغم التقدم الهام الذي أحرزته المرأة في العقد الأخير، يظل عدم المساواة والتمييز عقبتين رئيسيتين أمام المشاركة الكاملة للمرأة في حياة مجتمعها. ومع أن بعض الأرقام مشجعة فيما يتعلق بالصحة والتعليم الأساسيين، فإن العنف الجسدي والنفسي ما زال يستهدف المرأة على نطاق لم تعرفه أي مجموعة أخرى.

٤٤ - وقد كان الاحتفال في ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، السياق الذي اندرجت فيه أنشطة الصندوق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووافق الاحتفال استعراض الخامس سنوات لتنفيذ إعلان وخطة عمل فيينا، ووثيقة السياسات المرفقة بها توصيات، التي صدرت عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>، والإقرار التاريخي الذي تضمنه بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان وبضرورة العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، كرست لجنة مركز المرأة معظم فترة دورتها الثانية والأربعين في ١٩٩٨ لاستعراض أربعة فصول من منهاج عمل بيجين متصلة بحقوق الإنسان الأساسية: العنف ضد المرأة؛ والمرأة والنزاعسلح؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والطفولة.

#### ٤٥ - وتظل استراتيجيات وأنشطة الصندوق موجهة صوب:

(أ) تشجيع إعمال حقوق المرأة (المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، وتحسين المركز القانوني والاجتماعي للمرأة، وكفالة الإقرار بأن حقوق المرأة تدرج ضمن حقوق الإنسان؛

(ب) زيادة قدرة النساء على فهم واستخدام صكوك حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة؛

(ج) تعزيز القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، إذ أن العنف يشكل أساساً قضية من قضايا حقوق الإنسان.

#### الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

٤٦ - خلال السنتين الأخيرتين، حصل الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة - الذي أنشأه الصندوق الإنمائي للمرأة بتوجيهه من قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - على اعتراف متزايد به كآلية تنفيذية متعددة الأطراف توفر الدعم المالي للإجراءات الدولية، والإقليمية، والوطنية، وعلى صعيد القاعدة الشعبية، الرامية إلى استئصال آفة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي السنة الماضية، ازداد ظهور أنشطة الصندوق الاستئماني، وذلك بفضل زيادة دوره الحفاز للجهود الدولية المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وبفضل زيادة موارده.

٤٧ - وحتى اليوم، مول الصندوق الاستئماني ما مجموعه ٧١ مشروعًا في مختلف أنحاء العالم تتناول مشاكل عامة أو محددة في مجال العنف ضد المرأة و تستعمل استراتيجيات متعددة. وفيما يلي بعض الأمثلة عن النتائج المحرزة. فيتبين من تقييم مشروع ممول في كينيا أن عدد حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى قد انخفض في ثلاث مقاطعات كينية؛ وأدى مشروع مكمل في الاتحاد الروسي إلى عملية تعبئة وتنقيف واسعة النطاق ساعدت في رفع مستوى الوعي بمخاطر تجارة الجنس لدى ما يقدر بـ ٥ ملايين من النساء الشابات والفتيات المعرضات للخطر.

٤٨ - وفي ١٩٩٨، تم إقرار ٢٩ مشروعًا جديداً لأغراض التنفيذ. واستهدف ١٥ مشروعًا من هذه المشاريع مشاكل تكمن جذورها في أشكال محددة من العنف ضد المرأة، وهي العنف المنزلي (٦ مشاريع)، والصحة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (مشروعان)، والاتجار/عمال الجنس (مشروعان)، وقتل الإناث (مشروع واحد)، والعنف ضد المرأة في مظاهره الأخرى (٤ مشاريع). وقد اضطلعت بثلاثة مشاريع هيئة حكومية مركبة أو محلية مسؤولة عن مسائل نوع الجنس، في حين تتولى حالياً تنفيذ المشاريع المتبقية منظمات غير حكومية محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية. وبحسب القضية المستهدفة، طبّقت المشاريع طائفة من الاستراتيجيات تراوحت من زيادة الوعي، وتدريب الفنّيين، وتنقيف الجمّهور بما في ذلك التثقيف القانوني الأساسي، والدعوة/التدخل في القطاعين الخاص/العام، وتقديم الخدمات للضحايا، إلى إجراء بحوث عملية المنحى.

٤٩ - وقد تضاعفت الإيرادات السنوية للصندوق الاستئماني في ١٩٩٨ بالمقارنة مع السنة السابقة (بلغت زهاء ١,٨ مليون دولار). ويجب أن تتوافق جهود جمع الأموال، وذلك ليس فقط من أجل زيادة حجم الصندوق، بل ولكفالة أن تصبح للصندوق قاعدة مالية سليمة، وهذا هو الأهم، لكي يتمكن من الاستجابة للطلبات فوراً وعلى النحو الملائم. وسيجري تطوير استراتيجية جمع الأموال للصندوق الاستئماني لكي تكون متسقة مع استراتيجيات جمع الأموال للمنظمة ككل. وفي عام ١٩٩٨، نظرت لجنة مركز المرأة في موضوع العنف ضد المرأة في دورتها الثانية والأربعين. واغتنم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هذه الفرصة ..../.

لتوجيهه دعوات إلى بعض المتكلمين للمنح لحضور دورة اللجنة بغية الاشتراك في أعمال فريق مناقشة ركز على الاستراتيجيات لتنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

٥٠ - وبعد أن تم إعداد العمليات والإجراءات لإسناد المنح، أصبح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الآن مستعداً للتركيز على تعزيز الأثر الذي يحقق الصندوق الاستئماني في القضاء على العنف ضد المرأة، وذلك بتطوير الصندوق الاستئماني ليصبح مركزاً للتعلم مكرساً لدراسة آفة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وسيتمكن "عنصر التعلم"، المنشأ حديثاً في الصندوق الاستئماني بدعم من مؤسسة جون د. وكاترين ماك آرثر، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من استعراض وتحليل أنشطته في مجال إسناد المنح واستخلاص دروس هامة من ذلك، وسيسهل تحقيق هدفه المتمثل في تحديد أنساب مجالات التدخل، وكذلك أفضل طرق العمل والممارسات. وفي إطار هذا العنصر، شُروع في مبادرة تهدف إلى بناء قدرة الحاصلين على منح من الصندوق الاستئماني على استخدام وسائل إعلام متعددة وتقنيات اتصال جديدة لتوسيع عملهم. ويتوقع أن يسهم هذا المشروع في إنشاء قاعدة معلومات يسهل الوصول إليها، وتكون مستدامة ومتناهية، بشأن الاستراتيجيات الفعالة القابلة للنقل من أجل التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد حصل المشروع على منحة من مؤسسة الأمم المتحدة بمبلغ ١,٢ مليون دولار.

#### الحملة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف ضد المرأة

٥١ - في عام ١٩٩٨، كثفت الحملة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للقضاء على العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشطتها، كجزء من مساحتها في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانضمت إليها حملتان مماثلتان في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ. ويجمع بين الحملات الإقليمية الثلاث الهدف المتمثل في زيادةوعي الجمهور بالعنف ضد المرأة بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان، وفي توحيد جهود منظومة الأمم المتحدة بطريقة شاملة ومنسقة. ومن المتوقع أن تتلاقي التدخلات الإقليمية في الجهود العالمية للصندوق، بما في ذلك دعمه المتواصل للمبادرات المضطلع بها في إطار الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٥٢ - وبالتوالي مع الأنشطة الإقليمية، قام الصندوق برعاية أنشطة عالمية، مثل المعرض المشترك بين الوكالات تحت عنوان "حياة خالية من العنف ضد المرأة" الذي نظم في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد تمثل مجال التركيز الرئيسي للمعرض الذي شاركت فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في "حائط العار" و "حائط الأمل" اللذين أبرزا فظاعة العنف ضد المرأة، والاستجابات الملهمة التي كانت عندئذ تقوم بصياغتها منظمات المجتمع المدني، والحكومات، والأفراد، للتصدي لهذه الآفة. واشتراك الصندوق أيضاً في رعاية "المحكمة العالمية للاحتجاج والمطالبة بحقوق الإنسان للمرأة" التي عرضت في نيويورك، في أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حالات تبين، في

نفس الوقت، الانتهاكات وأوجه نجاح الحركة النسائية لحقوق الإنسان في جميع المناطق. وعقب هذا الحدث، تم تنظيم تظاهرة يقظة خارج المبني ركزت على موضوع "المرأة تنير السبيل لحقوق الإنسان".

#### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٢ - استعادت حملة أمريكا اللاتينية، التي استهلت في نهاية ١٩٩٧، من الزخم الذي نتج عن التزايد السريع جداً، في أثناء العقد الماضي، لأنشطة الحركات النسائية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد أيدت هذه المبادرة حتى الآن ٢٢ حكومة في المنطقة، وانضمت إلى الصندوق ثماني وكالات للأمم المتحدة، على أقل تقدير، في الإضطلاع بأنشطة وضعت في إطار الحملة. وحصلت الحملة أيضاً على تأييد حماسي من آليات وطنية ومن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة في معالجة قضايا العنف القائم على أساس نوع الجنس، كما حظيت باهتمام وسائل الإعلام على نحو لم يسبق له مثيل.

٤ - وشملت الأنشطة إنتاج وترويج إعلانات الخدمات العامة الإذاعية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس، وهي إعلانات بثتها ٦٥٠٠ محطة إذاعية في كافة أنحاء المنطقة. وقد أُسندت جائزة "إيمي" لشريط وثائقي عن الحملة أنتجه شرکة "جامز" التلفزيونية وهي شبكة كابلات قادرة على الوصول إلى القارة بأكملها، وذلك في فئة "أحسن برنامج تربوي وتوجيهي". وطبعت ١٦ نسخة من مجلة الحملة "ماريا ماريا" بالإسبانية وبالإنكليزية، وعممت في المنطقة، وكذلك في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

٥٥ - وساعد تنظيممحاكم على زيادة اهتمام وسائل الإعلام والجمهور عموماً بأمثلة العنف القائم على أساس نوع الجنس، وأبرز انعكاسات انتهاك حقوق المرأة وتقلص مشاركة المرأة في حياة مجتمعها المحلي. وعقدت محاكمات وجلسات استماع في أثناء الـ ١٦ يوماً من العمل النضالي لمناهضة العنف القائم على أساس نوع الجنس، وهو ما سمح بربط اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر) باليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ ديسمبر).

٥٦ - وتمثل سمة بارزة للحملة في عدد الالتزامات التي أعلنتها مسؤولون حكوميون، مما يظهر وجود عزم سياسي معزز على إجراء تغييرات على مستوى القانون والسياسات. وفي إيكوادور، وقع ممثلون حكوميون من ١٨ بلداً إعلان التزام بالتقيد بالمعايير الدولية وبزيادة الجهود من أجل إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب لدى ارتكاب جرائم جنسية ضد النساء والفتيات. وفي البرازيل، وقعت ١٢٠٠ منظمة غير حكومية وهيئة بلدية في كافة أنحاء البلد عهداً على صعيد المجتمع المحلي ضد العنف داخل الأسرة. وقد ساعدت الحملة في تهيئة بيئه مواطنة لاعتماد أو إعداد تشريع جديد في بربادوس، والبرازيل، وبوليفيا، وغرينادا، وجزر فرجن (المملكة المتحدة)، وفنزويلا، والمكسيك.

٥٧ - ويباраз حقيقة عدم وجود خدمات ملائمة لحماية ضحايا العنف، ودور الحكومة في توفير الموارد اللازمة للسماح بتقديم تلك الخدمات. أدت الحملة إلى إعلان التزامات جديدة. وعلى سبيل المثال، خصصت اللجنة البرازيلية لحقوق الإنسان اعتماداً بمبلغ ١٠ ملايين دولار في ميزانيتها لعام ١٩٩٩ لإقامة ملاجئ

لضحايا العنف. وأعلنت حكومتا غرينادا وبربادوس أيضاً فتح ملاجئ للنساء اللائي تعرضن للضرب وأطفالهن. وفي البرازيل، وضعت وزارة الصحة معايير جديدة في جميع المراكز الصحية والطبية العامة لمعالجة المرأة الفتاة ضحية العنف.

٥٨ - وفي أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، أعطى سياق الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان زخماً خاصاً للحملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أنصار على مستوى القاعدة الشعبية تمت تعبئتهم حول الـ ١٦ يوماً من العمل النضالي ضد العنف القائم على أساس نوع الجنس في أثناء الشهاني سنوات الماضية، قد ساعد على توسيع نطاق أنشطة الحملة. وكذلك أتيحت تغطية إعلامية واسعة النطاق لحملة الصندوق في هذه المناطق.

#### أفريقيا

٥٩ - بدأت الحملة الأفريقية ليوم المرأة الأفريقية في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٨ في ثلاثة بلدان وفي نيويورك، في آن واحد، تحت شعار "الحياة الحالية من العنف ضد المرأة: مفتاح التنمية البشرية المستدامة". ونتيجة للتطورات المستمرة داخل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والصياغة التي يجري إعدادها في الوقت ذاته لبروتوكول جديد للميثاق الأفريقي بشأن موضوع العنف ضد النساء والبنات الأفريقيات، أثبتت وسائل الإعلام على المبادرة التي اتخذتها الصندوق والرامية إلى تشجيع مناقشة هذه القضايا بوصفها مبادرة جديدة أتت في وقتها. وبالفعل، أيدت الحملة ١٩ دولة من دول المنطقة، ونفذت أنشطة في كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوتيسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو والجزائر وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وزمبابوي والسنغال وسوازيلاند وسيشيل والصومال وغابون وكوت ديفوار وكينيا ومالي والمغرب وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا.

٦٠ - وتسلط الحملة الأفريقية الأضواء على قضيتين موضوعيتين تشيران اهتمامات خاصة في المنطقة: إحداهما الممارسة التقليدية الضارة، ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأذن، والأخرى هي حالة النساء والبنات في أوقات الصراعسلح. وكان من ضمن الأنشطة والأحداث التي نفذت بشأن موضوع الممارسات الضارة تنظيم حلقات لمناقشة القضايا والحقوق الإنجابية بهدف زيادة الوعي العام (في كل من السنغال وكينيا ونيجيريا). أما في الصومال فقد شروع في تنفيذ مبادرة لزيادة الوعي لمعالجة المشاكل المتصلة بالعنف ضد المرأة في المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع. والجدير بالذكر أيضاً أنشطة الحملة المتعلقة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، ذلك أن كثيراً من الأحداث التي تعالج هذا الموضوع قد نفذت في أيام النشاط الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة.

٦١ - وقام الصندوق، أثناء شنه للحملة الأفريقية، بصياغة استراتيجيات لإدماج الحملة على نحو فعال في برامج وأنشطة جميع الوكالات والمجموعات المناصرة، وذلك لزيادة أثرها. فعلى سبيل المثال أنشئت فرق عمل مشتركة بين الوكالات على المستوى شبه إقليمي لتنسيق أنشطتها مع أهداف الحملة. وقام

الصندوق، بوصفه مستشار شؤون الجنسين للمنسق المقيم ورئيساً للفريق المعنى بنوع الجنس، بدور حيوي في إبراز القضايا المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس ووضعها على رأس الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وتم تعميم ورقة مفاهيمية توجز أنشطة الحملة الإقليمية على جميع مكاتب البرنامج الإنمائي في القارة وأتيحت الفرصة لجميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة مدى مشاركتها. وساعدت الحملة الأفريقية في الحصول على موارد إضافية من وكالات الأمم المتحدة ومن مانحين ثنائيين آخرين.

#### آسيا والمحيط الهادئ

٦٢ - بدأت الحملة المشتركة بين الوكالات في آسيا والمحيط الهادئ رسمياً في مانيلا في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتميزت الخصائص الإقليمية للحملة في هذه المنطقة بثلاثة أوجه. فهي أولاً ترتبط قضايا العنف بالمشاكل التي يتسبب فيها تهميش المرأة المستمر في عمليات اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وثانياً، تهدف الحملة إلى الوصول إلى مجموعات متنوعة على نطاق المجتمع لكسر جدار الصمت المخيم على قضايا العنف ضد المرأة، ولا سيما داخل المنزل. وثالثاً، تركز الحملة على القضايا الآخذة في الظهور في المنطقة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والقتل دفاعاً عن الشرف في غربي آسيا والقتل بسبب المهرور وحرق العراش في الهند والاتجار في الشابات والبنات في بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا. ونفذت أنشطة الحملة حتى الآن في كل من الأردن وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند والفلبين وفيجي ولبنان والهند واليمن، واستطاعت الوصول إلى مجموعات كبيرة من المعنيين، ومن فيهم واضعو السياسات والمسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية ووكالات إنفاذ القانون والقطاع الخاص والفنانون والشركات والأوساط الشعبية.

٦٣ - ساعد شن الحملة في جنوب آسيا في الجمع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية للمرأة في شراكة مع الصندوق. وكان الهدف جذب اهتمام باقي وكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والحصول على الدعم من أوساط المنظمات غير الحكومية. وأثبتت حدث "رفع الستار في الهند" أنه كان نقطه انطلاق صلبة لأنشطة لاحقة. وانضمت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان كشركاء وهو ما فعله عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والنسائية والوزارات الحكومية والأفراد.

٦٤ - وفي منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ينفذ الصندوق المراحل الأخيرة من إنتاج مواد إعلامية "خريطة الطريق" تبين أفضل الممارسات لمكافحة العنف المنزلي. وسوف توزع هذه الحزمة على الحكومات والمانحين والمتعددات والثنائيين والمنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية) والمؤسسات الخاصة وأوساط الأكاديمية للحصول على تأييدها للدعوة. وسوف تتضمن الحزمة معلومات بشأن المعايير الدولية للعنف المنزلي ومعلومات عن التدابير القانونية الوطنية لحماية المرأة ضد العنف المنزلي والمشاكل الأخرى ذات الصلة. وسوف تستخدم الحزمة لتشجيع العمل التعاوني بين العناصر الفاعلة المهتمة بإنهاء العنف المنزلي.

٦٥ - وقامت رابطة المسرح التعليمي بالفلبين بجولة وطنية، كجزء من أنشطة الحملة، ركزت على العنف الأسري، وفي الهند، نفذ الصندوق حلقات عمل للتوعية بالفوارق بين الجنسين وجهت لضباط الشرطة. وأصدر الصندوق أيضاً ملصقات تهدف إلى تشجيع وحماية حقوق الإنسان للمرأة من تعذيبات الشرطة ووزع منها ٤٠٠٠ نسخة مترجمة إلى ١٤ لغة رسمية، على جميع مراكز الشرطة في البلد. ويقوم الصندوق حالياً، كجزء من أنشطة المتابعة، بمساعدة معهد تدريب الشرطة، بناءً على طلب المعهد، في وضع مقرر دراسي عن العنف ضد المرأة سيتم إدخاله كمقرر إلزامي في المعهد يدرسه جميع ضباط الشرطة.

٦٦ - وفي غرب آسيا، افتتحت الحملة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال في الأردن وأيدتها حكومة الأردن رسمياً. وحظيت الحملة منذ افتتاحها بتغطية واسعة من وسائل الإعلام مما كسر حاجز الصمت الذي كان يخيم في السابق. ونتيجة لذلك، بدأت تناقش بشكل أكثر افتتاحاً القضايا المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. وأثناء الحملة المنفذة في الأردن نظم الصندوق مائدة مستديرة وقدم دراسة عن القتل دفاعاً عن الشرف مولها الصندوق الاستئماني لدعم العمل لإنهاء العنف ضد المرأة.

#### تبادل المعلومات عن الاستراتيجيات الناجحة

٦٧ - يبذل الصندوق جهوداً مختلفة هدفها أن تكون الاستراتيجيات والتدخلات الناجحة للقضاء على العنف ضد المرأة معروفة ومنتشرة على نطاق واسع بين العناصر العاملة على الصعيد العالمي والوطني والشعبي، وزيادة أثرها الحفاذ. وساعدت الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر عالمي مشترك بين الوكالات عن طريق الفيديو عنوانه "نحو عالم خال من العنف ضد المرأة" من المقرر عقده في يوم المرأة الدولي (٨ آذار / مارس ١٩٩٩)، في تعزيز الاتصالات وتسهيل إقامة شراكات جديدة أو شراكات أكثر قوة. ويهدف المؤتمر عن طريق الفيديو، الذي سوف يربط بين قاعة الجمعية العامة وبين موقع في نيودلهي ونيروبي ومكسيكو سيتي والبرلمان الأوروبي في استراسبورغ إلى بيان الكيفية التي يؤثر فيها إطلاق استراتيجيات رائدة في جميع أنحاء العالم تأثيراً كبيراً في تحقيق الهدف، هدف القضاء على العنف.

٦٨ - وبانتظار عقد هذا المؤتمر ولاستطلاع الاستراتيجيات المستخدمة في هذا المجال رعى الصندوق فريق مناقشة على الإنترنت في موضوع العنف ضد المرأة، وشارك في رعايته البنك الدولي وكذلك ("شراكة المعرفة العالمية"). واجتذب فريق المناقشة، عن طريق الإنترنت، مشاركيين عن بعد على قدر كبير من الحيوية والنشاط والاستعداد لتبادل الخبرات على نطاق العالم من أجل مكافحة العنف ضد المرأة. وظل هذا الفريق يستخدم على الشبكة العالمية منذ بداية نشاطه في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، في تبادل المعلومات ومناقشة استراتيجيات بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات والمهن وعبر الحدود السياسية والاجتماعية الأخرى. وتم إعداد كتيب و اختيار أفضل الأمثلة التي نوقشت لتوزيعه أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة مركز المرأة.

#### الحلقة التدريبية العالمية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٦٩ - كان عام ١٩٩٨ نقطة تحول في أعمال الصندوق المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فقد استخدم الصندوق الاتفاقية أساساً لوضع البرامج وركناً من الأركان الأساسية لتضمين أعماله إطاراً قائماً على الحقوق، وخطا بذلك خطوات فعلية في محاولة تحويل وثيقة قانونية دولية لتحقيق المساواة للمرأة إلى مخطط يمكن بل ينبغي استعماله وتنفيذه على المستوى الوطني.

٧٠ - ولهذه الغاية، اشترك الصندوق مع منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في رعاية حلقة عمل سنوية ثانية بشأن تنفيذ ورصد الاتفاقية. واشتركت في هذه الحلقة ٢٤ امرأة من ١١ بلداً من البلدان التي تقدم تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأتاح هذا التدريب للمشتراكات فرصة تعميق فهمهن للاتفاقية بوصفها أداة تنظيمية أساسية والوقف على مزايا وفوائد المعايير والآليات الدولية المتاحة للنهوض ببرامجهن المحلية الخاصة بحقوق الإنسان للمرأة.

٧١ - وقام عدد كبير من المشاركات بدور حاسم في تزويد خبراء اللجنة بتقارير "بديلة أو موازية" تبين أولويات المنظمات غير الحكومية وتعليقاتها على تقارير حوكمنهن. وعقدت المشاركات من كرواتيا بعد عودتهن من الحلقة التدريبية، وأول مرة، مؤتمراً صحفياً وحواراً علينا ضم الممثلين الحكوميين الذين التقين بهم في دورة اللجنة في نيويورك بشأن تنفيذ التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة وبشأن تحقيق المساواة للمرأة. وقررت حكومة زimbabوي العدول عن إلغاء قانون هام يساوي بين الرجل والمرأة، عندما نبهها دعوة حقوق المرأة إلى أهمية الدور الذي لعبه هذا القانون في التقرير المقدم من الحكومة إلى اللجنة. وطلب إلى أربع من المشاركات في هذه الحلقة كتابة تقارير عن الأثر الفعلي للاتفاقية على المرأة في بلدانهن، من أجل تضمينها في دراسة عالمية لأثر الاتفاقية تجريها شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة ويدعمها الصندوق.

٧٢ - ودعم الصندوق حلقة لتدريب المدربين في بربادوس - وهي الخطوة الأولى في تنفيذ سلسلة من الحلقات التدريبية بشأن الاتفاقية من أجل وسائل الإعلام والقضاة والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وفي أفريقيا، ترجم الصندوق الاتفاقية إلى اللغة السواحلية لزيادة تعميم الاتفاقية وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان للمرأة، كما دعم الصندوق حلقة تدريبية بشأن الاتفاقية في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي آسيا، دعم الصندوق مبادرة جديدة في جنوب آسيا قامت بها منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ ويمكن أن تصبح نموذجاً لمناطق أخرى بشأن كيفية استمرار المنظمات غير الحكومية في الدعوة وإبقاء بند تنفيذ الاتفاقية على جداول أعمال الحكومات.

#### تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمرأة

٧٣ - دعم الصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية اشتراك دعاء حقوق المرأة في الدورة السنوية للجنة حقوق الإنسان في جنيف. ولا يزال هذا الدعم حاسماً الأهمية. وسعى الصندوق في دعمه للبرنامج التوجيهي لدعاه حقوق الإنسان للمرأة إلى: تعزيز قدرة عدد متزايد من دعاه حقوق الإنسان للمرأة على العمل بفعالية في لجنة حقوق الإنسان؛ وتحقيق لامركرزية الخبرة الفنية وتدفق المعلومات بشأن كيفية

استخدام آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل دعم أنشطة المجموعات في الأطر المحلية والإقليمية؛ والمساعدة في إيجاد كادر من الدعاة الذين يفهمون ويرصدون عمل نظام حقوق الإنسان لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان بشأن السياسة المتعلقة بمراعاة نوع الجنس. وللسنة الثانية على التوالي، اشترك الصندوق مع مركز القيادة العالمية النسائية في رعاية برنامج تدريبي للتوجيه والدعوة في لجنة حقوق الإنسان.

٧٤ - واشترك الصندوق في أنشطة أخرى على المستوى العالمي، ومنها إعداد ورقة توصيات فيما يتعلق بالاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل خمس سنوات للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية والحق في التنمية من حيث اتصالهما بقضايا نوع الجنس؛ والاشتراك في الفريق العامل المخصص للحق في التنمية، الذي دعته إلى الانعقاد المنظوية السامية لحقوق الإنسان وأصدر توصيات بشأن إدماج حقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في سياق عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام؛ والاشتراك في مشروع خاص لإدماج مراعاة نوع الجنس في برنامج التعاون التقني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٧٥ - والالتزام بزيادة فهم المرأة ومعرفتها لحقوقها هو من صميم الجهد الذي يبذلها الصندوق لإنتاج مواد يسهل الوصول إليها ويمكن أن تستخدمنا المرأة لتطوير الدعوة من أجل إعمال حقوقها. وشملت هذه المواد في عام ١٩٩٨ المنشورات التالية: "مراعاة نوع الجنس: إدخال منظور نوع الجنس في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، وهو دليل للعمل باتفاقيات حقوق الإنسان ومع المقررین الموضعيین التابعين للجنة حقوق الإنسان؛ و "الالتزامات بالحقوق: دليل مرجعي لحقوق الإنسان للمرأة والفتاة في منهاج عمل بيجين ومؤتمرات الأمم المتحدة واتفاقياتها ذات الصلة"، وقد نشر هذا الدليل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصدر في موعده قبل دورة عام ١٩٩٨ للجنة مركز المرأة؛ و "تحقيق هدف المساواة: تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". ويجيب هذا المنشور المتاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية على الاستفسار العام عن التغير الفعلي الذي يمكن أن تأتي به هذه الاتفاقية للمساعدة على تحقيق المساواة للمرأة. وأصدرت المكاتب الإقليمية للصندوق منشورات أخرى تهدف إلى إلقاء الضوء على جوانب حقوق الإنسان للمرأة أو العنف ضد المرأة، ومنها "حزمة مواد إعلامية عن الاتجار بالنساء والأطفال" أصدرها مكتب بانكوك، بالإضافة إلى تجميعين هامين للاحصاءات المتعلقة بالمرأة الريفية، ومجموعة دراسات إفرادية عن حق المرأة في الجنسية في إيكوادور وبيرا ووكولومبيا.

٧٦ - وفي مجال الربط الشبكي، عمل الصندوق مع طائفة عريضة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان للمرأة على وضع نظام معلومات إلكترونية عن حقوق الإنسان للمرأة برعاية مشتركة، يمكن الوصول إليه عن طريق الإنترنت. وسوف يتيح هذا النظام المسمى Women's Human Rights Net (أي شبكة حقوق الإنسان للمرأة) إمكانية الوصول إلى المعلومات الأساسية كما سيتيح حيزاً مباشراً لتبادل المعلومات ووضع استراتيجيات للدعوة، وبناء المؤسسات، وتنمية القدرة القيادية، والبحوث والوثائق المتعلقة بحقوق

الإنسان للمرأة. وأصبح هذا المشروع جاهزاً للعمل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وسوف يعلن استهلاكه رسمياً وقت انعقاد دورة عام ١٩٩٩ للجنة مركز المرأة.

٧٧ - والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما في تموز/يوليه ١٩٩٨ يمهد الطريق لإنشاء آليات محددة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة ومنتهاكي حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وتقديمهم إلى العدالة. وكان اشتراك النساء في المفاوضات المؤدية إلى صياغة النظام الأساسي للمحكمة حاسماً في ضمان إدراج التوافيقي الخاصة بنوع الجنس في الوثيقة. وقدم الصندوق الدعم إلى "المجموعة النسائية من أجل العدالة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية"، وهي عبارة عن ائتلاف صغير بين الداعيات لحقوق المرأة من جميع أنحاء العالم اللواتي يعملن في القضايا المتصلة بنوع الجنس في الحرب والصراع المسلح. وساعد دعم هذا العمل على ضمان إدراج أحكام حاسمة لأهمية في النظام الأساسي للمحكمة تتعلق بالاغتصاب والحمل القسري والاسترافق الجنسي. والنظام الأساسي للمحكمة نموذج للعدالة بين الجنسين في تدوينه لجرائم العنف الجنسي والإنجابي والعنف القائم على نوع الجنس، وفي تدوينه لوسائل ومعايير ضمان قدرة المحكمة على تنفيذ العدالة إنصافاً للمرأة. والصندوق متزامن بمواصلة دعمه لهذه المجموعة ولرصد العملية المفضية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لضمان إدراج اهتمامات المرأة وشواقلها وإدراجها كاملاً في الوثائق والإجراءات الأساسية لهذه المؤسسة الدولية الجديدة.

### ثالثاً - دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة لتعزيز تعليم مراعاة نوع الجنس وتمكين المرأة

٧٨ - اكتسبت الجهود المبذولة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تمكين المرأة وتعظيم مراعاة نوع الجنس رحماً قوياً خلال عام ١٩٩٨. ووفرت هذه العملية عدداً من المداخل أمام الصندوق وأبرزت التحديات الخطيرة في تعليم مراعاة نوع الجنس من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وركز الصندوق جهوده على الأولويات الأساسية التالية: تعزيز نظام المنسقين المقيمين على المستوى القطري في قدرته على تعليم مراعاة نوع الجنس في سياق إصلاح الأمم المتحدة؛ التعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة لتبادل المهارات والمنظورات وزيادة التفاعل بغية دعم منظومة الأمم المتحدة في تعليم مراعاة نوع الجنس في كل سياساتها وبرامجها ومشاريعها؛ دعم مراعاة الفروق بين الجنسين في عملية إصلاح الأمم المتحدة، عن طريق الاشتراك في عمليتي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لضمان إدماج قضايا ومنظورات نوع الجنس في برنامج الإصلاح الشامل وفي جميع الصكوك والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات التي توضع وتنفذ لدعم هذا الإصلاح.

٧٩ - وعزز الصندوق البرنامج الرامي إلى تعيين ١٠ من كبار مستشاري الصندوق لشؤون الجنسين على المستويين القطري ودون القطري، بدعم مالي من البرنامج الإنمائي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. فبحلول نهاية عام ١٩٩٨ كان الصندوق قد عين أربعة مستشارين: واحداً في لاغوس ليفطي نيجيريا وغانا وليبيريا وسيراليون؛ وواحداً في بيجين ليغطي الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية.

ومنغوليا؛ ثم أوفد اثنين آخرين في وقت مبكر من عام ١٩٩٩ ليكون مقر أحدهما في مدينة غواتيمala ويفطي غواتيمala وهندوراس ونيكاراغوا ومقر الآخر في كازاخستان ويغطي كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. وستكتمل المرحلة الأولى بتعيين مستشارين لشؤون الجنس أيضاً في بابوا غينيا الجديدة ورواندا والمغرب، وتليها المرحلة الثانية وتعيين مستشار لشؤون الجنسين في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة رابطة الدول المستقلة/أوروبا الشرقية. وسيتيح نهج المرحلتين لهذا البرنامج فرصة الاستفادة من الدروس المستفادة من المرحلة الأولى.

٨٠ - ويعمل المستشارون لشؤون الجنسين جنباً إلى جنب مع المنسق المقيم لبدء إدماج مراعاة نوع الجنس في جميع مبادرات إصلاح الأمم المتحدة وللمساعدة على تنفيذ منهاج عمل بيجين على المستوى القطري. وسوف يدعم هؤلاء المستشارون عمليات وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تراعي تماماً قضايا الجنسين وتتضمن أهدافاً للمساواة بينهما ولتمكين المرأة. وسوف يساعدون بذلك على ضمان قيام كل الأفرقة المواضيعية التي أنشئت ضمن منظومة الأمم المتحدة على المستوى المحلي بإدراج منظور نوع الجنس في عملها.

٨١ - وما زال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتعان بشراكة وثيقة في إطار ترتيب "نظام الدعم التقني" الذي جرى توسيعه وتعزيزه خلال عام ١٩٩٨. وظل الصندوق الإنمائي للمرأة يقدم الدعم التقني في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس والسكان والتنمية إلى ثمانية أفرقة دعم قطري تابعة لصندوق السكان في جميع المناطق. وتبادل المعلومات نشاط أساسي في هذه الشراكة، لا سيما في القضايا المتصلة بنوع الجنس في عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات وفي متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويتعاون الصندوقان أيضاً في مشروع مشترك في أنغولا يستهدف تعزيز قدرة وزارة شؤون المرأة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، وتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية في التوعية والدعوة والتدريب في مجال مراعاة منظور نوع الجنس.

٨٢ - وبالإضافة إلى ما تقدم، عين الصندوق ومتطوعو الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائيين في مراعاة نوع الجنس لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة ككل في الجهود التي تبذلها لمراعاة الفروق بين الجنسين في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وعمل الصندوق مع البرنامج الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة على تنسيق حلقة التعلم والتشاور والإحاطة من أجل أخصائيي مراعاة نوع الجنس التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة الذين تم تعيينهم ويبلغ عددهم ١٢ أخصائياً. واجتمع أخصائيون مراعاة نوع الجنس هم ونظراً لهم مسؤولو مراعاة نوع الجنس، في المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في سانتو دومينغو، لتعلم وتبادل الاستراتيجيات المتصلة بتعليم مراعاة نوع الجنس. وأكسبت خبرة الصندوق في مجال الدعوة هذا التدريب قيمة إضافية وأوجدت تفاعلاً مفيدة مع عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت الدراسات التقييمية إلى أن متطوعي الأمم المتحدة ومسؤولي مراعاة نوع الجنس اكتسبوا، على السواء، قدراً كبيراً من الخبرة، وإلى أن هذه الفرصة كانت لعدد كبير منهم الفرصة الأولى لتلقي معلومات أساسية عن تعليم مراعاة نوع الجنس وعن منهاج عمل بيجين. وعلى سبيل المتابعة، أنشأ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى إلكترونياً لتعزيز الاتصال وتبادل الأفكار والخبرات فيما بين متطوعي الأمم المتحدة.

٨٣ - وفي إطار البلاغ المباشر ١١، الذي أصدره مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦، أنشئ مرفق لنوع الجنس مهمته تسهيل وضع برامج أكبر لتعزيز التعاون بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مدى أطول. وفي بلدان كثيرة، ظهرت أفكار برنامجية مختلفة تعكس النية من إنشاء مرفق نوع الجنس. ومن قصص النجاح هذه قصة استخدام الأموال في كينيا، حيث عمل صندوق المرأة بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي واستطاع اجتذاب بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل وضع برنامج عن الفقر الحضري المؤثر.

٨٤ - وكانت قوة التفكير الاستراتيجي لصندوق المرأة في شأن قضايا نوع الجنس الحافز وراء عملية الاهتمام بنوع الجنس ضمن آلية "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" والآليات الأخرى لتعزيز إصلاح الأمم المتحدة في المقر والميدان كلديهما. وكان مفتاح هذه العملية علاقات العمل التعاونية الممتازة التي تحققت نتيجة توقي الصندوق رئاسة المجموعة الفرعية المعنية بنوع الجنس المنبثقة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعن طريق اشتراكه في عضوية كثير من المجموعات الفرعية المنبثقة عن المجموعة الإنمائية في المقر وتولي رئاسة الأفرقة المواضيعية المعنية بنوع الجنس وغيرها من الأفرقة واللجان المهتمة بنوع الجنس، في الميدان وأتاح هذا العمل أساساً لتطوير أواصر التعاون بين الوكالات وأيضاً بين الشعب والوحدات المعنية بنوع الجنس، وأساساً لتعزيز التحصيб المشترك بالأفكار وتبادل الخبرات.

٨٥ - وقد شكلت المجموعة الفرعية لنوع الجنس التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أواسط عام ١٩٩٨ ويرأسها صندوق المرأة. ويكتشف من أعمال المجموعة الفرعية ذلك البحث الدائب لإيجاد وتحديد مداخل معينة لمناصرة وتعزيز إدراج قضايا ومنظورات نوع الجنس في إصلاح الأمم المتحدة. وبإضافة إلى ذلك، ساعد اشتراك صندوق المرأة في عدة مجموعات فرعية أخرى، تابعة لمجموعة الإنمائية، في تقديم تحليل للتقدير القطري المشترك بحسب نوع الجنس، والدعوة لإدراج مؤشرات تراعي نوع الجنس، ووضع توصيات بشأن مدلولات الطاقة الاستيعابية من حيث نوع الجنس، ويوضح هذا كله أمام المجموعة الفرعية المعنية بنوع الجنس لتضييف إليه المزيد.

٨٦ - وعلى الصعيد الميداني تمكّن صندوق المرأة من معالجة قضايا مراعاة نوع الجنس ضمن آلية "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" وضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة بأساليب استراتيجية بعيدة الأثر، فأثبتت بذلك أهميته كعامل حفاز. ففي كينيا، مثلاً، شارك صندوق المرأة ١٨ وكالة متخصصة وصندوقاً أخرى تابعة للأمم المتحدة في إعداد وثيقة شاملة جامعة لآلية "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" غطت الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، فتحقق بذلك إسهام موضوعي حاسم يضمن إدماج نوع الجنس في التيار الرئيسي للأنشطة في وثيقة إطار المساعدة الإنمائية كلها.

٨٧ - ولا يزال عمل الصندوق بتنظيمه أفرقة مواضيعية أو أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري أداة حاسمة لضمان عنصري التنسيق وبناء القدرة للاستراتيجيات المتصلة بمراعاة نوع الجنس في التيار الرئيسي للأنشطة تحقيقاً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدمت إسهامات كبيرة لعملية إطار المساعدة الإنمائية وللاضطلاع بأنشطة تحصل تحديداً بزيادة تطوير هذه العملية ومراعاة نوع الجنس فيها. ويترأس كثير من مستشاري الصندوق للبرامج الإقليمية الأفرقة المواضيعية المعنية بنوع الجنس أو اللجان البديلة المشتركة بين الوكالات والمعنية بنوع الجنس، حيثما وجدت. وتساعد العلاقة الوثيقة بين الصندوق والممثلين المقيمين كثيراً في إدماج نوع الجنس في التيار الرئيسي للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة وهو ما يتحقق أيضاً جراء الرابط الشبكي الفعال داخل الفريق العامل المعنى بنوع الجنس والمرأة والتنمية. ويشارك أعضاؤه بصورة نشطة في بعض الأعمال الأخرى ذات الصلة، كاشتراكهم مثلاً في الفريق العامل المعنى بالاتجار بالنساء.

٨٨ - وفي عام ١٩٩٨، اتسع نطاق التعاون بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة ليشمل شركاء آخرين. فينفذ الصندوق مشروع مشتركاً بيته وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالإيدز لتعزيز إمكانات شركاء المرأة ومنظماتها للاعتراف بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز قضية هامة تتعلق بنوع الجنس، والقيام بدور المناصر القوي، وتعزيز بناء شراكات جديدة بين المجتمع المدني والحكومة والأمم المتحدة والقطاع الخاص، من أجل زيادة الوعي بالمشكلة وزيادة الدعم السياسي والمالي للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة/إيدز.

٨٩ - وتعاون الصندوق واليونيسيف معاً في إطار مبادرات عديدة لزيادة فهم منهج الحقوق، وشمل ذلك عقد مشاورات خبراء لمنع العنف في الأسرة. وتحددت في المشاورات مجالات الأولوية والأهداف المشتركة التي يلزم التعاون بشأنها مستقبلاً. وطرحت فيها استراتيجيات عملية اقترح العمل بها على الصعيدين العالمي والإقليمي كي يضم نشطاء حقوق الأطفال وحقوق الإنسان للمرأة صفوهما لإنجاز الأهداف المشتركة.

٩٠ - وتجمع الصندوق وشعبة النهوض بالمرأة علاقات قوية في عدد من الأنشطة، وبالأخص الموقع "رصد أحوال المرأة" Women Watch على الإنترنت وحملة مناهضة العنف ضد المرأة. وثمة أنشطة أخرى تشمل تقديم الدعم إلى الشعبة في إصدار منشورها القائم "الاستقصاء العالمي" لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية، في عام ١٩٩٩. فساهم الصندوق بمدخلات في حلقة العمل التحضيرية التي نظمت بخصوص الاستقصاء في جنيف بالاشتراك مع الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقدم معلومات وورقات مواضيعية تناولت قضايا هامة من المقرر أن يشملها الاستقصاء العالمي، من قبيل نوع الجنس والتجارة، ونوع الجنس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والنساء العاملات في القطاع غير النظامي. ويتعاون الصندوق في مجال آخر باشتراكه في الفريق العامل المعنى بنظم الميزنة التابع للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعنى بالمساواة بين الجنسين. فطلبت الشعبة أن تعد مدرسة كيندي للإدارة الحكومية دراسة تستند إلى الخبرة بنظام الميزنة بالنتائج في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الثنائية.

ويقدم الصندوق خبرته بالميزنة على أساس نوع الجنس ومدلولاتها من أجل تحقيق مطلب إدماج نوع الجنس في التيار الرئيسي للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة.

رابعا - بناء قاعدة معرفية بشأن تمكين المرأة والمساواة  
بين الجنسين

٩١ - في إطار استراتيجية وخطة أعمال الصندوق، ١٩٩٩-١٩٩٧، التزم الصندوق بتعزيز قدرته على التعلم من جهده وبنشر هذا العلم. فاهتم الصندوق في عام ١٩٩٨ بإنشاء نظم تدعم عملية التعلم وتكون وثيقة الاتصال بأهداف الصندوق الاستراتيجية. ولكي تصبح المنظمة ساحة للتعلم يلزم إحداث تغييرات في الثقافة التنظيمية وفي النظم والحوافز. وقد عكف الصندوق على إجراء مشاورات، داخلية وخارجية على السواء، لتشكيل إطار للتعلم يشارك فيه الموظفون كافة وتوافق له بنية أساسية داعمة. ويعمل الصندوق، بوجه خاص، على توجيه آليته التنظيمية، باستكشاف إمكانيات ربط مقاييس الأداء ونظم الحواجز بعملية التعلم فضلا عن ربط هذه العملية بالهيكل التنظيمي ومسارات العمل والبنية الأساسية التكنولوجية، وذلك لجعل التزام المنظمة بعملية التعلم التزاما قابلا للبقاء وذا صلة مباشرة بالبرامج التنفيذية.

٩٢ - وكان مكون التعلم للصندوق الاستثنائي وقائمة النقاش الإلكتروني بشأن إنهاء العنف ضد المرأة مبادرتين رئيسيتين أطلقتا في عام ١٩٩٨ وساعدتا الصندوق في تجميع ونشر معارف هامة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الصندوق، نيابة عن اللجنة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين المشتركة بين الوكالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإشراف على تنفيذ مبادرة بجمع الجيد من ممارسات تنفيذ برنامج عمل بيجين. وتهدف هذه المبادرة، التي أطلقت في مطلع عام ١٩٩٨، إلى إثبات إمكانية الإدماج الفعال لنوع الجنس في التيار الرئيسي للأنشطة، وتبين طرائق محددة يوصى بها لتحقيق ذلك، واقتسام المعلومات على أساس مستمر، داخل الأمم المتحدة ومع الجمهور الخارجي، بما تراه كل منظمة "ممارسة جيدة".

٩٣ - ويواصل الصندوق الاضطلاع بالتقييم بطرقين. الطريقة الأولى هي أنه يقيم البرامج بصفة مستمرة. وفي عام ١٩٩٨، جرت عمليات تقدير لـ "مبادرة الإدماج ضمن التيار الرئيسي لمنطقة المحيط الهادئ"، وللبرامج التي تدعمها هولندا في شرق أفريقيا، ولمشروع أنغولا المشترك بين الصندوق الإنمائي للمرأة وصندوق السكان، وما إليها. وسيجري تجميع نتائج هذه التقييمات وعملياتها على الموظفين كافة في محاولة لدعم عملية التعلم المستمر. والطريقة الثانية هي أن الصندوق الإنمائي للمرأة سيعزز جهوده من أجل إجراء تقييمات مواضيعية. فسيجري في عام ١٩٩٩ تقدير مواضيعي لجانب رئيسي من أعمال الصندوق في مجال الحكم والقيادة، وستجرى أيضا تقييمات للحملات الإقليمية لوضع حد للعنف ضد المرأة.

٩٤ - وقد زاد استخدام صندوق المرأة للإنترنت زيادة هائلة في عام ١٩٩٨. واشتركت عدة وكالات في مبادرة إنشاء موقع الإنترت "Women Watch" (رصد أحوال المرأة) التي لقيت اهتماما كبيرا في منظومة الأمم المتحدة. وعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع شركائه الآخرين في هذه المبادرة من أجل زيادة تطوير الموقع

وتحسينه. وكان للصندوق دوره الرائد في تعبئة الموارد الثنائية والخاصة لدعم الموقع، وعمل مع شعبة النهوض بالمرأة على وضع مقترنات حظيت بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (بمبلغ ١٥٠٠٠ دولار على مدى عامين) ومن مؤسسة الأمم المتحدة (بمبلغ ٦٥٠٠٠ دولار). وكان للشعبة دورها الرائد في تأمين مساهمة ومشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى بالحصول على مساهمات أو تعهدات بالمساهمة من اليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وللصندوق موقع الآن يدار من نيويورك ومتصل بمواقعين تم إنشاؤهما وتجري إدارتهما من بانكوك وكيتو. ومن المتوقع في عام ١٩٩٩ أن يقوم اثنان أو أكثر من المكاتب الميدانية بإنشاء مواقع لها. ومواقع الإنترنت وسائل فعالة كفؤة لمخاطبة قطاعات جديدة تزداد اتساعا.

٩٥ - وكان لأعمال الصندوق باستخدام تكنولوجيات الاتصال الإلكترونية الجديدة لتعزيز الشراكات وزيادة الظهور عدد من الآثار الثانوية. ومن الأهمية بمكان أن الصندوق يتلقى طلبات متزايدة من شبكات لدعم مبادراتها في مجال الاتصال الإلكتروني. وفي عام ١٩٩٨، وافق الصندوق على تقديم الدعم لإنشاء موقع على الإنترنت للحملة العالمية لحقوق الإنسان للمرأة؛ وموقع يهتم بحقوق المرأة المسلمة؛ وموقع يهتم بالمرأة والتجارة في جنوب شرق آسيا. وإنشاء شراكات قوية مع هذه الشبكات سيوسع ويعمق مدى ومضمون عمل الصندوق في هذا المجال. وبإضافة إلى ذلك، طلب إلى الصندوق تقديم خبرته بعدة طرق، ومنها الاشتراك في حلقة العمل التي تعقد برعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وموضوعها "رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عصر الإعلام الشامل وإدارة المعرفة: تكوين ثقافة جديدة".

٩٦ - ونشر الصندوق عدداً من الكتب في عام ١٩٩٨ لتوليف خبرات المنظمة في عدد من الميادين وإتاحتها للاطلاع. وفضلاً عن مطبوعات قسم أمريكا اللاتينية والカリبي في مجال حقوق الإنسان للمرأة، نشر القسم الحلة الرابعة من سلسلته "تأملات في التجربة" فركز على تحليل البرامج الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ونشر مكتب داكار كتاباً باللغة الفرنسية عن تجربته في دعم برامج إنهاء العنف ضد المرأة ونشر مكتب الهند كتاباً عنوانه "تدخلات مستدامة للتخفيف من حدة الفقر: دراسة لممارسة مثلية - حالة غوم كارايا، أندرا براديش، الهند"، حيث صدرت الطبعتان الهندية والإنكليزية في مجلد واحد.

٩٧ - ويمضي العمل قدماً لإصدار الصندوق منشوراً جديداً كل عامين وضع له عنوان مؤقت هو "تقدير المرأة في العالم". وسيتوفر المنشور على دراسة تقدم النساء من حيث تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وسيورد كل مجلد تقييمات لمدى نجاح السياسات والبرامج التي تسير عليها المؤسسات القوية على الصعيد الدولي والوطني والم المحلي في تقليل الحاجز التي تعيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستستقي الأمثلة من خبرة الصندوق الميدانية بالتدابير الابتكارية التي تتخذها المرأة للمطالبة بحقوقها وتغيير مجتمعاتها بطرق تعزز التقدم الإنساني على نحو مستدام. وبدأ خبير ذو سمعة دولية يعني بنوع الجنس والسياسة الاقتصادية في إعداد الإصدار الأول. وسيركز هذا الإصدار على المساواة الاقتصادية وسيسهم في أنشطة المتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٠. وجرت مشاورات بين الصندوق وشعبة النهوض بالمرأة والبرنامج الإنمائي والمكتب الإحصائي بالأمانة العامة للأمم

المتحدة والبنك الدولي هدفها ضمان التكامل بين مختلف المنشورات المزمعة لعام ٢٠٠٠ وضمان مساعدة كل منشور في ربط نوع الجنس بالتيار الرئيسي.

#### خامسا - الإدارة المالية

٩٨ - بلغ مجموع الإسهامات المالية من أنشطة التمويل الأساسي والتمويل المشارك ٢٢,٧ مليون دولار لعام ١٩٩٨ مقابل ١٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

٩٩ - وعن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ زادت المساهمات الأساسية المقدمة للصندوق بما مقداره ٣,٦ ملايين دولار، أو ما نسبته ٢٩ في المائة، فبلغت ١٥,٨ مليون دولار مقابل ١٢,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى إضافة تبرع قدمه مانح رئيسي قدره ١,٧ مليون دولار عن السنة السابقة زائداً بمبلغ ١,٤ مليون دولار عن السنة الجارية، فضلاً عن زيادة جديدة قدرها نصف مليون دولار قدمها مانحون آخرون.

١٠٠ - وعلى أساس ما وصل إلى الصندوق من تعهدات بالtribut وما أجراه من مناقشات غير رسمية مع مانحين لم يعلنوا عن تبرعات، يتوقف الصندوق أن يحصل من ٤ حكومة مانحة على ما يقدر بمبلغ ١٧,٩ مليون دولار في صورة مساهمات أساسية عن عام ١٩٩٩، وهذا يعني زيادة نسبتها ١٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٨.

١٠١ - خلال عام ١٩٩٨، واصل الصندوق سعيه لتهيئة الفرصة لأنشطة التمويل المشارك، وورد بالفعل ٢,٨ مليون دولار مخصصة لحساب اقتسام التكاليف و ١,٤ مليون دولار مخصصة لصناديق الاستثمار الفرعية. وهذا يمثل زيادة قدرها ١,٦ مليون دولار، أو ما نسبته ٣٠ في المائة، على مبلغ عام ١٩٩٧ وهو ٥,٣ مليون دولار. ويبلغ مقدار تعهدات المانحين الأكيدة لعام ١٩٩٩ ١,٣ مليون دولار مخصصة لحساب اقتسام التكاليف و ٥,٢ مليون دولار لصناديق الاستثمار الفرعية.

١٠٢ - وزادت نفقات المشاريع في إطار الموارد العادية بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار، أو ما نسبته ٥٣ في المائة، فبلغت ١٠,١ ملايين دولار مقابل ٦,٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٧. أما النفقات المتعلقة بمشاريع اقتسام التكاليف وصناديق الاستثمار الفرعية فزادت من ٤ ملايين دولار إلى ٤,٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٨.

١٠٣ - وبلغ حجم الموارد غير المنفقة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ ما مجموعه ١٧,٠٠ مليون دولار، بزيادة قدرها ٤,٧ ملايين دولار على مجموع عام ١٩٩٧ وهو ١٢,٣ مليون دولار. ومن هذه القيمة، يمثل مبلغ ١٥,٠٠ مليون دولار حصة من المخصصات غير المنفقة كانت موجهة لعام ١٩٩٨ والسنوات التالية.

٤ ١٠٤ - وأعيد النظر في مستوى الاحتياطي التشغيلي وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٩٧ المؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وزيد الاحتياطي إلى ٥ ملايين دولار في نهاية عام ١٩٩٨.

### الحواشي

(١) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ١٥-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرفق، الفقرة ١٣.

(٣) انظر تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، A/CONF.157/24)، الجزء الأول).

- - - - -